

قراءة في القياس النحوي

إعداد

الدكتور

محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى

أستاذ اللغويات المساعد فى جامعة الأزهر

قراءة في القياس النحوي

د/ محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى

أستاذ اللغويات المساعد فى جامعة الأزهر

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

مقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم، وأودع فيه ﷺ حلل الفصاحة والبيان؛ فأتى به وبكتابه صرح الفصاحة والإعجاز، وأصلى وأسلم على أكمل البشر، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن اللغة العربية وسيلة الفهم والإفهام، وهى منذ خلق الكون وخلق آدم — عليه السلام — خلال قرون مديدة، وأجيال متعاقبة خالصة نقية من الشوائب سليمة لأبنائها، ورجالها، وفرسانها؛ فاخترها الله لتكون لسان دستور الكونى، وبلغتها وأساليبها حوت خير الأخبار، وسجلت دهوراً وأياماً فوفت وعمت، وأوجزت وأطنبت حسب نظام دقيق وعجيب.

وكان أبنائها يتفاخرون بها؛ لأنها لسان حالهم، ودرج بيانهم أودعوها سرهم وأسرارهم، وعلقت على مشاعرهم، وأحاسيسهم ووجدانهم؛ فسجلت، وحفظت.

ولما جاء الرسول ﷺ بالقرآن المعجز فكانت وسيلة لإعجازه وتحديه لأرباب الفصاحة والبيان من الناطقين بها، فدخل الناس — عرباً وغير عرب — فى الدين أفواجاً لبلاغته وفصاحته؛ فكان من الطبعى أن تستغلق اللغة على غير

أبنائها، وكان من الطبيعي أن ينحرف غير العربى فى لسانه عن طريق السير فى اللغة الجديدة، فإذا تحقق له ونطق أول صوت من كلمة عربية أعوزته باقى الأصوات (الحروف).

لقد ظل هذا الأمر هكذا فى البيئة القرآنية الجديدة، فمنهم - غير العرب - من ينطق الصوت منحرفاً به بعض الشيء، أو منحرفاً به فى حركته؛ وقد أدى هذا الانحراف من غير العربى إلى التأثير فى لغة العربى؛ فنمت ظاهرة اللحن وفشت، ووضعت القائمين على اللغة فى حيرة من الأمر، وألقت بحفظه القرآن فى معترك الخلاف؛ فعلى أى وجه تقرأ الكلمة القرآنية؟ وذلك لأن اللحن فى أداء اللغة لحن فى الأداء القرآنى.

فاستلزم هذا الأمر استنهاض الهمم والعزائم، فجمعوا المصاحف فى كتاب واحد، ثم قاموا بنقطه نقط الإعراب؛ فأخذ المهتمون بأمر اللغة يبحثون هذه الظواهر الخلافية فى النطق.

ولما كان غالب الدراسات الحديثة قد انصب همها على القياس اللغوى، والذى منه القياس النحوى، كما أن القدامى قد تأثروا بالفقهاء فى دراسة تاريخ النحو والقياس النحوى.

ولكن الأمر بخلاف ذلك؛ فقد رأيت أن بين القياس اللغوى، والقياس النحوى فرقاً غامضاً وخيلاً دقيقاً يجب التنبيه إليه؛ فاخترت هذا الموضوع للبحث وعنوانته بـ:

قراءة فى القياس النحوى

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها — بعد الحمد — سبب اختيار الموضوع، وخطته، ومنهجه.

وأما التمهيد: فقد عرفت فيه بالقياس موضعاً الفرق الدقيق بينه وبين القياس اللغوى

وأما الفصل الأول: فعنوانه: قياس الأنظمة، وتحدثت فيه عن قياس العربى للغة وفق نظم وقواعد تعلمها العربى من بيئته ولكنها كانت محفوظة فى عقلها، ولم يخرجها للتعليم؛ لأن الحاجة لم تتطلب ذلك.

وذكرت — أيضاً — طابع هذا القياس فى هذه المرحلة ومنهجه، وأنه كان يتسم بطابعين: الصوغ القياسى، والانتقاء.

وأما الفصل الثانى: فعنوانه: القياس العلمى (المدروس)، وتحدثت فيه عن مراحل هذا القياس، وسمات كل مرحلة، والخطوات التى مر بها هذا القياس.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التى ظهرت من ثمره هذا البحث، ثم وضعت فهرساً للمصادر والمراجع، وفهرساً لمحتوى البحث.

أما عن المنهج فكان يعتمد على تحليل الوقائع التاريخية التى حدثت فى تاريخ النحو، ومدى انعكاس هذه الوقائع — سلباً وإيجاباً — على النحو والنحويين، ومحاولة بلورة الفكر النحوى السائد فى كل فترة زمنية مر بها النحو، ومدى تأثير الأفراد فى سير القياس النحوى فى طريقه العلمى؛ فوسمت

تمهيد

نقل السيوطى عن الأنبارى فى تعريف القياس بأنه: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه. (١)

وعلى هذا يمكن القول بأنه: محاكاة العرب فى طريق استعمالهم للغة فيما يمكن أن يجد من تراكيب، وألفاظ تناسب كل عصر مع مراعاة نظم وقواعد اللغة.

أو قل هو: موازنة بين شيئين، أو ظاهرتين بشرط وجود جامع مشترك بينهما يجعل الخلوص إلى نتيجة، أو حكم مستتبط من تلك الموازنة أمراً ممكناً.

هذا هو المعنى العام من القياس سواء أكان قياساً لغوياً، أم نحوياً أم صرفياً، أم فقهيّاً... إلخ

ولكن القياس النحوى بدأ من حيث انتهت اللغة فى كيانها الوجودى، فبعد أن كملت اللغة كوسيلة للتخاطب، وتفاهم منذ خلق الكون، - قال تعالى: ﴿هُوَ عَلَّمَ آتَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢) واستقامت لأبنائها سليمة نقية، ومقننة بقوانين وراثية، يتوارث أبناؤها قانونها، وترضعه عقولهم من ندى أمهاتهم.

وقد دفع هذا الإرث الذى اتسم بالسلامة، والفصاحة، والاستقامة فى اللغة إلى الاتكال والاعتماد فى أمر اللغة؛ فهى عندهم، وسيلة تخاطب، وتفاهم.

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٥٩ تحقيق / محمد حسن إسماعيل الشافعى - دار الكتب العلمية - دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٢) البقرة آية ٣١.

وسيلة تجويد يستدعونها عند الحاجة إليها وإلى فنون أساليبها التي تنهض لهم
والعزائم، وترقق أمشاعر والعواطف – كالحرب والنزال والحب... إلخ.

فلم يبحثوا في مواطن الخلل التي يمكن أن تتعرض لها اللغة، ولم يحنوا
حلاً للهجوم الذي يمكن أن يدهمها من اللغات المجاورة، فاعتمدوا على هذا
الإرث حتى داهمها اللحن بظهور الإسلام.

فلو فكر أحد قبل ظهور اللحن، وعمل حساباً لما يمكن أن تتعرض له
اللغة؛ فاحتاط لهذا الأمر، لصار القياس – في الدراسة – جنباً إلى جنب مع
اللغة، بحيث يكون التفكير والمفكر في اللغة، وسيلة لوضع الضابط الذي يحفظ
اللغة لأبنائها، وللأجيال القادمة؛ وبالتالي تكون السيطرة على اللحن أو الخطر
أمراً سهلاً، وبصيح القياس عملية ذهنية تأتي مع التفكير والتأمل في الضواهر
اللغوية، فكنا نقيس كما قاسوا ونضبط كما ضبطوا، ونستطيع أن نتعرف على
الدخيل والمستهجن ببسر وسهولة.

لكن نظرة الأوائل للغة كانت بقدر الحاجة إليها، أو الحاجة إلى أمورهم
الحياتية كالحرب والغزل... فلم تكن نظرتهم ذاتية، ولو كانت نظرتهم ذاتية
لتفكروا فيها – ما لها وما عليها – وما يصلح لها، ومدى قوتها وتأثيرها على
الأمد البعيد في اللغات الأخرى.

فهي عندهم وسيلة تحقق لهم ما يريدون، يأخذون من قوة ألفاظها،
ومعانيها عندما تكون الحاجة تتطلب ذلك، يأخذون من رقة معانيها وجزالة
ألفاظها ما يريدون.

ولكني مع ذلك أقول: إن الله قد حفظ لهذه اللغة بقاءها وقوتها منذ خلق
آدم – عليه السلام – إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فتساير المصور

وسيلة تجويد يستدعونها عند الحاجة إليها وإلى فنون أساليبها التي تنهض الهمم والعزائم، وترقق المشاعر والعواطف – كالحرب والنزال والحب.... إلخ.

فلم يبحثوا في مواطن الخلل التي يمكن أن تتعرض لها اللغة، ولم يحنوا حلاً للهجوم الذي يمكن أن يدهمها من اللغات المجاورة، فاعتمدوا على هذا الإرث حتى داهمها اللحن بظهور الإسلام.

فلو فكر أحد قبل ظهور اللحن، وعمل حساباً لما يمكن أن تتعرض له اللغة؛ فاحتاط لهذا الأمر، لصار القياس – في الدراسة – جنباً إلى جنب مع اللغة، بحيث يكون التفكير والمفكر في اللغة، وسيلة لوضع الضابط الذي يحفظ اللغة لأبنائها، وللأجيال القادمة؛ وبالتالي تكون السيطرة على اللحن أو الخطر أمراً سهلاً، ويصبح القياس عملية ذهنية تأتي مع التفكير والتأمل في الظواهر اللغوية، فكنا نقيس كما قاسوا ونضبط كما ضبطوا، ونستطيع أن نتعرف على الدخيل والمستهجن ببسر وسهولة.

لكن نظرة الأوائل للغة كانت بقدر الحاجة إليها، أو الحاجة إلى أمورهم الحياتية كالحرب والغزل... فلم تكن نظرتهم ذاتية، ولو كانت نظرتهم ذاتية لتفكروا فيها – ما لها وما عليها – وما يصلح لها، ومدى قوتها وتأثيرها على الأمد البعيد في اللغات الأخرى.

فهي عندهم وسيلة تحقق لهم ما يريدون، يأخذون من قوة ألفاظها، ومعانيها عندما تكون الحاجة تتطلب ذلك، يأخذون من رقة معانيها وجزالة ألفاظها ما يريدون.

ولكني مع ذلك أقول: إن الله قد حفظ لهذه اللغة بقاءها وقوتها منذ خلق آدم – عليه السلام – إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فتمسائر العصور

والأزمان بقوة ورسانة لا يختلف على ذلك أدنى متعلم، ولها من الفصاحة والبيان ما يعجز العقول والألباب، ولا ينكر ذلك أحد إلا حاقداً، أو مشوشاً، وقد فعله كبيرهم. (١)

و غاية الأمر أنه كان يحتاج إلى إمعان نظر، أو لفت انتباه إلى هذا الكيان الحيوى الذى لا يمكن الاستغناء عنه، كما أمعنوا النظر، وسلطوا انتباههم إلى الحرب، والغزل، والفخر... إلخ، فوضعوا قوانين لكل شئ فى حياتهم من سلم وحرب... إلخ.

وربما يرجع ذلك إلى ان العرب ظنوا أن اللغة لهم ولأبنائهم؛ فلا ينازعهم فيها أحد، ولم يعلموا أن المستقبل سيأتى بكتاب سماوى تكون لغتهم لساناً له؛ فركنوا إلى هذا، واعتمدوا على السلامة والفصاحة نلكم الإرث المقدس من الآباء.

ومما يدل على هذا الاتكال والاعتماد، أنهم نهضوا عندما خالطهم غيرهم، وأحسوا بأن لغتهم يمكن أن تضيع، وتفسد، فقاموا من فورهم يبحثون عن الوسائل التى تحفظ لهم لغتهم من الضياع والذوبان؛ فهياً الله لها ما يقوم

(١) وأقصد بذلك أحد الكتاب المحدثين (شريف الشوباشى) فى كتابه: لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه الذى نفى عن اللغة قديميتها بحجة أن الذين دخلوا فى الإسلام من غير العرب لم يشترط لصحة إسلامهم إجادة العربية، وهذا وهم بين، فاللغة تستمد قديميتها من القرآن، وليست القدسية فى استعمال ألفاظ اللغة وتراكيبها، فالقدسية فى نزول القرآن بلسانها، وليس فى استخدامها، كما أن الإعجاز القرآنى جاء فى القرآن واللغة أداة استخدمها النظم القرآنى فأعجز فى نظمها، وليست اللغة معجزة، وإنما المعجز للقرآن، ووجه إعجازه فى كل شئ ومنه: استخدام اللغة فى نظمها بطريقة لا تأتى للبشر (انظر هذا المؤلف من ٨٧ إلى نهاية بحث: هل العربية لغة متقدمة؟).

بأعمال تبقى اللغة، فقاموا باستنباط الظواهر اللغوية، ووضعوا القوانين لتلك الظواهر وإن اختلفت قليلاً بالنظر إلى الواضع مرة، وإلى المتكلم مرة أخرى.

لكن ما استنبط من هذا القياس كان من الممكن استنباطه قبل ظهور الشعر، ويكون ذلك بوضع القوانين المستقرة من اللغة السليمة، وعندما يصادفه ما خرج عن القانون يوضع في مكانه اللائق إذا لم يمكن احتوائه داخل جزئيات اللغة.

والنتيجة الحتمية التي يجب أن يعرفها ويقرها الجميع هي: أن القياس كان دافعه اللحن؛ ذلك الخطر الذي لم تحسب له الحسابات؛ فظهر القياس الذي خرج إلى النور على أيدي علماء أجلاء استطاعوا أن يحفظوا اللغة من اللحن ما أمكنهم إلى ذلك سبيلاً.

وعملية القياس بالطبع أدت إلى اختلاف نظرة العلماء في المعايير الدقيقة؛ فكان طابعها في البداية التفرد الشخصي فقامت على الفكر الفردي؛ وبذلك حكمت معايير هذه العملية بطابع الفردية، فمن طال باعه في استقصاء اللغة قوى قياسه، ومن قصر باعه يقصر قياسه، وبلا أدنى شك أن طول الباع عنى صحة القياس وقبوله، ولا شك أن طول الباع وقصره كانت تحكمه ظروف بنية، وليست قدرة علمية؛ فمن عنده القدرة على الترحال، والتتقل في شبه جزيرة العربية ويشافه العرب عد ممن طال باعهم، وإلا كانت الأخرى، وهذا أمر يرجع إلى طبيعة الحياة القاسية التي عاشها العرب قبل الإسلام.

القياس اللغوى والقياس النحوى

مما لا شك فيه أن المنتبِع للقياسين يدرك أن بينهما فرقا جلياً، وأن العلماء دأبوا على الدمج والخلط بينهما، وخطب القياس النحوى بالقياس اللغوى أوقعهم فى شرك التشتت، وعدم الدقة فى الأسس والمعايير؛ وإن كان الأول وليداً للثانى.

لأجل هذا وقع الخلاف بينهم من حيث المعايير التى يقاس عليها؛ فالقياس اللغوى ينحصر فى الألفاظ من حيث الوجود والعدم، والتطور الصوتى والدلالى، والترادف والاشتراك أو التضاد الذى يعترى اللفظة، فمثلاً: لفظة مرت فى تاريخها بعدة دلالات – صوتية أو معنوية – ووجدت لفظة تشترك معها فى البيئة (المكان) فيحكم لها بالتغيير الدلالى، والصوتى على سبيل القياس لاشتراكهما فى البيئة اللغوية.

أما القياس النحوى فيعتمد على اللفظ من حيث، وظيفته فى الجملة، علاقته المعنوية والتركيبية مع غيره.

فالقياس اللغوى مبحثه الكلمة من حيث بنيتها، ودلالاتها، وأصواتها، والقياس نحوى مبحثه الكلمة من حيث وظيفتها، ورتبتها، ومدى تأثيرها فى غيرها، أثرها بغيرها من عامل وغيره.

ومن حيث المنهج، فمنهج القياس اللغوى، اللغة من حيث هى وسيلة ناظم والتفاهم، والقياس النحوى، منهجه التراكيب اللغوية المنوطة بالمعنى، لاقية التراكيب مع بعضها، وعلاقة الألفاظ داخل التراكيب.

ومن حيث الأداء والوظيفة، فالقياس التحوي يعمل على إيجاد قاعدة
نصع ما يمكن أن يشترك مع غيره في معنى، أو عمل تحت حكم واحد، كعمل
ما ولا والاء ' عمل ليس لاشتركتها في معنى واحد وهو النفس، وعمل
المشقات عمل الفعل... إلخ.

والقياس اللغوي ينحصر عمله في الألفاظ ومعانيها ويتبها... إلخ،
فهو له لحد، والقياس التحوي، مهمته ضبط وصوغ ما وجد في قولن
وظيفة، وإيجاد العلاقات التي يمكن أن تجمع تلك الألفاظ

وخالصة القول: أن لقياس التحوي، يعنى بضبط الكلمة العربية،
وقياسها على غيرها مما سمع عن العرب، أما لقياس اللغوي، فيعنى بألفاظ اللغة
- أي لغة - من حيث الوجود، والتغير والمكان... إلخ. والله أعلم.

الفصل الأول

قياس الأظمنة

بأن عرف القياس بمعناه العام من حيث هو فنون يحتمل إليه فيما يقال،
أو يعرف بحده ما يقال، فيمكن القول بأنه يحوى كل ما ورد عن العرب،
وأصغر حكمه هو.

فهو بالأداء لغة المنطوقة بطرق معينة وضوابط معينة، وهذه الطرق
هي محور علوم بين تسمية تولد، وهذا الأداء يكون طريقه السماع دون تعلم
أو مرادة هي الأداء؛ فتصبح الأمر نظاماً لغوياً متكاملًا، ومن ضمن هذا النظام
تعملي نحوية تسمى بكتيبها أفراد العري بضابضها من بينته دون أن يخرج
عن هذا النظام.

وبما كان الأمر كذلك فيعد من الخطأ أن يؤرخ للقياس النحوي بظهور
الحن أو بعده، وإنما هي مراحل مرتبها للقياس النحوي في عمر اللغة المديد؛
فبعد انه بن إسحاق شاذى يمثل مرحلة التبسيط، والخليل بن أحمد الذى يمثل
مرحلة الكمال، إنما هي مراحل فى القياس تكسر إحداها عن الأخرى تبعاً للفكر
من جهة، والحاجة من جهة أخرى.

ويعد من الإصناف العلمى عدم عزل القياس النحوي عن اللغة في جميع
مراحلها (مرحلة ما قبل للحن وبعده)؛ فالقياس فى تتبعه للظواهر اللغوية التى
لحظها النحاة يكون قد تقسم إلى مرحلتين: مرحلة الملاحظة، ومرحلة ما قبل
لملاحظة، فمرحلة الملاحظة التى قام به النحاة كان عبارة عن ملاحظة دفعها
لحن دفعاً، ومرحلة ما قبل لملاحظة تعد مرحلة قصر فيها التفكير والتفكر عن

تتبع الظواهر؛ فتعد مرحلة مسكوتاً عنها، وهذا لا يعنى عدم وجود القياس؛ فقد وجد القياس، فكان العربى يقيس التراكيب اللغوية بطريقة فطرية لم تعرف الخلل فى نظام اللغة، ومن هذه الطريقة التى أذيت بها اللغة بتراكيبها أخذ منها القياس فى مرحلة ما بعد الملاحظة.

فمن الصعب عزل القياس عن اللغة فى مرحلة معينة، والعمل به فى مرحلة أخرى، يقول فندريس: " يطلق القياس على العملية التى بها يخلق الذهن صيغة، أو كلمة، أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف." هـ. ويقول أيضاً: " الإنسان يتبع القياس دائماً فى كلامه، وما جداول التصريف، والإعراب، التى تذكر فى كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها." هـ (١)

ومما يدل على وجود القياس النحوى جنباً إلى جنب مع اللغة ما يأتى:

* اللغة العربية نشأت وتوعدت لهجاتها تنوعاً كثيراً؛ لدرجة أن كل قبيلة لا تعرف ما عند الأخرى من أمور تركيبية، وألفاظ، و مترادفات، واستعمالات متعددة، فأبناء القبيلة كانوا يقيسون فى استعمالاتهم ما تلقوه وتعلموه من آبائهم فى كيفية أداء اللغة بنحوها وصرفها.

* اللغة ليست إرثاً، وإنما هى اكتساب يكتسبه الفرد من بيئته اللغوية؛ فالإنسان يكتسب من بيئته اللغوية طرق التعبير المتعددة، كالتكثير والتأنيث، والتعريف والتكثير، والرفع والنصب... إلخ.

(١) اللغة لفندريس ص ٢٠٥ ترجمة: عبد الحميد الدواخلى، ومحمد القصاص القاهرة ١٩٥٠م.

* عدم انتشار اللحن قبل الإسلام دليل على وجود نظام مقيس فى سلوك اللغة، فأبناء اللهجة الواحدة – بلا أدنى شك – قد عرفوا مواطن الصواب والخطأ فى لغتهم، فعمدوا إلى الصواب، وتركوا الخطأ.

* من الأمور العقلية التى تؤكد ما ذهبنا إليه ألا يوجد فرد من أبناء اللغة (اللهجة) يكون غير قادر على التمرس بأساليب لغته، ويعمد إلى استخدام ما يسهل عليه تاركاً لغته إلى ذلك السهل الميسور؛ لكن التاريخ لم يذكر أن فرداً أو جماعة شذت عن لغتها، أو شذت فى بعض الأشياء دون بعض مما يؤكد أن أبناء القبيلة كانوا يسيرون على نمط مقيس، ونظام متبع فى الأداء اللغوى، وما وجد من تعدد الاستعمالات فى اللغة هو من قبيل اللهجات التى نقلها الرواة عنهم.

وقد تميز هذا القياس بطابعين:

الطابع الأول: الصوغ القياسى:

من المعروف أن اللغة جزء من حياة العربى، يرتبط بها حلاً وارتحالاً، ونظراً لطبيعة البيئة أنذاك فقد صعب عليهم الانتقال والترحال إلا طلباً للعيش، أو فراراً من العدو، وفى غير هاتين الحالتين يسكن العربى فى موطنه، ويعيش نظاماً لغوياً موحداً.

وكان أهم ما يميز هذا الطابع القياسى عدم الاختلاف فى الوظائف النحوية، وإنما يأتى الخلاف فى الوحدة البنوية للكلمة فقبيلة تذهب بجمع مفرد غير التى تذهب إليه الأخرى، فقبيلة تذهب إلى تصحيح كلمة بينما تعلها الأخرى، وقبيلة تتنى وتجمع بطريقة غير التى تجمع بها الأخرى، وهو وضع اصطلاحى لآى استعمال تتفق عليه أفراد القبيلة.

الطابع الثاني: الانتقاء:

كانت تحكم هذا الطابع عادات لغائية كالمحذوف العامة، وأسواق تسع والشراء؛ ومواسم الحج، فكانت في مثل هذه العادات تستعمل لغة أدبية موحدة تكون قاسماً مشتركاً بين القبائل جميعاً وهو ما يسمى باللغة الأدبية، أو لغة الشعراء.

منهج القياس:

المنهج الأول: المنهج التعليمي أو الانتقائي:

نستطيع من خلال الواقع اللغوي أن نستخرج منهج القياس المتحوي في تلك المدة، فقد كان المنهج في تلك المدة يعتمد على التعليم، والانتقاء، ومن الظواهر التي تدل على هذا المنهج: ظاهرة التنشئة والجمع، وظاهرة التذكير والتأنيث، وظاهرة التعريف والتذكير، وظاهرة التثوين، والحذف والإعلاء والتحقيق... الخ.

فكانت هذه الظواهر تزدى بصوابط معينة، فالإنسان العربي يتعلم هذه الظواهر من سلفه، وينحو نحوهم، وإن كانت بعض القبائل لها ضوابط بخلاف القبائل الأخرى في بعض الظواهر، كبنو الحارث بن كعب في إسماعيل الألف، وكبعض القبائل في كسر نون الجمع، أو فتح نون المثنى، ولكن هذه الأمور تعد من النوازل بالنسبة لاستعمال عموم القبائل.

المنهج الثاني: المنهج الالتزامي:

هذا المنهج يبدأ من حيث انتهى الأول؛ فقد كان العربي يلزم نفسه بلغة أدبية مقيسة، ينظم من خلالها شعره، ونثره، وخطبه في المحافل العامة، وإن

وجدت بعض الفوارق بين ما تعلمه في قبيلته، وبين ما التزمه في شعره، وخطبه، ومما يدل على وجود هذين المنهجين في القياس: " أنه سمع عن بعض العرب القدماء في حوار بينه وبين أحد اللغويين قوله: " ليس هذا لحنى ولا لحن قومي "هـ^(١)

ما على هذا النوع من القياس:

من الأمور التي تلاحظ في هذا النوع من القياس:

* التقديس التام لكل مسموع دون مناقشة أو إبداء رأى، فلم يفكر أحد منهم فى أمر اللغة، أو لم يحفزه التخالف على التفكير فى هذه الظاهرة فسلموا الأمر للموروث، وإن وجدت بعض الانتقادات فى الأسلوب الشعرى؛ لأنه كان مفخرة لهم.

* غياب النقد والانتقاد للأداء العربى للغة؛ فلو قدر لهذا الأداء مجموعة من الذين يقفون عند كل مسموع يحللون، ويقدمون وجهات النظر المبنية على القدرة الفردية، لأمكن الوصول إلى فكر لغوى نستطيع من خلاله تلمس معايير القياس آنذاك.

* الاتفاق من العرب جميعاً حول الوظائف النحوية؛ فلم يختلف أحد منهم حول المبتدأ ورتبته فى الجملة، ومدى احتياجه للخبر بعده، وكذا ماهية الفاعلية والمفعولية، والتابع والمتبوع... إلخ.

(١) نقلًا عن أسرار العربية د / إبراهيم أنيس ص ٢٠٤.

* قلة التفكير في تنوع الأداء اللغوي قبل اللحن، فلو توفر هذا الأمر لأبناء اللغة لوجدت رؤى تحليلية نقدية يستقيم معها الأمر بنسب متفاوتة تبعاً لفكر المحتر من جانب، ولقوة النص ورصانته من جانب آخر.

* ازدواجية الأداء خلق نوعاً من الاضطراب فيما بعد من ناحية القياس فمن يقصر باعه في البحث حول ما يقاس عليه ستختلف نتائجه بالطبع عن من طر باعه في البحث والدراسة في أمور اللغة.

الفصل الثاني

القياس العلمى (المدروس) (١)

من المعروف بدهامة أن الشيء لا يتضح إلا بضده، فالشيئ يكون موجوداً ولا يكتب له الظهور إلا بظهور ضده، وهذا شأن القياس لم يظهر إلا بظهور ما خالف المعهود والمقيس... وهو اللحن، وهذا النوع من القياس بدأ بعصر الإسلام، ولكنه أخذ طابع التدرج شأنه شأن أى علم يبدأ صغيراً ثم يكتمل.

ومما يدل على وجود القياس (القياس العلمى) قبل المدة التى قررها النحاة: ظهور اللحن فى لغة المتكلمين، ومعرفة موضع اللحن فى الكلام، ورد اللحن إلى الصواب؛ فمن ذلك ما روى عن الرسول ﷺ عندما لحن رجل بحضرته؛ فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل" (٢)، كما روى أن أحد ولاة عمر - رضى الله عنه - كتب إليه كتاباً به بعض اللحن، فكتب إليه عمر - رضى الله عنه - "أن قنع كاتبك سوطاً" (٣) هذا بالإضافة إلى ما ذكر من أدلة عامة على

(١) فى الفصل السابق دللنا على وجود القياس، وقد كان قياساً للأنظمة، وهذه المدة تشمل مرحلة ما قبل الإسلام، أما عصر الإسلام فقد بدأ القياس العلمى بداية غير مكتملة، وما وصل إلينا كان إرهاباً للكمال شأنه شأن أى علم يبدأ ناقصاً ثم يكتمل.

(٢) راجع كنز العمال ١/١٥١، والمدارس النحوية لشوقى ضيف ص ١١.

(٣) راجع الخصائص ٨/٢ ومن هذه المرويات التى ملأت بطون الكتب، ونحن نشير إليها للاستئناس: روى أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِنُونَ﴾ (الحاقة: ٣٧) بنصب الخاطنون، وقد نسب إليه أنه سمع قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: من الآية ٣) بجر ورسوله. ويروى أن زياداً دفع أبا الأسود لوضع النحو ففكر فى حيلة، فبعث رجلاً يقعد له بطريقه، وأمره أن يقرأ شيئاً من القرآن، ويتعمد فيه اللحن، فقرأ قوله: أن الله برى... الآية؛ فاستعظم ذلك أبو

وجود القياس النحوي جنباً إلى جنب مع اللغة، أما ظهور اللحن فكان دافعاً إلى تقنين قياس مدروس.

فهذه المرويات التي ذكرت في المتن والحاشية على سبيل التمثيل لا الحصر لتدل دلالة قاطعة على وجود القياس، وأن العربي لديه معايير يقيس بها لغته، أو ما يسمعه من منها، كما أن تأريخ العلماء لظهور القياس بابن أبي إسحاق ليس منصفاً، وإنما كانت له يد في مراحل القياس العلمية، لا في وجود القياس أو ظهوره.

يقول أحد المحدثين: " النحو العربي نشأ فناً قبل أن يكون علماً، أي: أن هذه الطرق الخاصة بالأداء في اللغة قد التزمت باطراد في تراكيبها، وأساليبها،

=الأسود، وقال عز وجه الله: إن الله لا يبرأ من رسوله × فرجع إلى زياد فقال: يا هذا قد أجبته إلى ما سألت، وروى أن ابنته قالت ذات يوم: ما أحسن السماء — بضم أحسن وهي تريد التعجب — ففهم أنها تستفهم فقال لها: نجومها، فقالت يا أبت: إنما أخبرك، ولم أسألك، فقال لها: إذن فقولي: ما أحسن السماء بالنصب، وتروى نفس الرواية مع اختلاف المعنى: فقالت: ما أشد الحر... وباقى الأثر مشترك.

ومما يروى أن مؤذناً سمع يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، فقال له أعرابي: ويحك تفعل ماذا، أو أن أبا عمرو بن العلاء مر بالبصرة فوجد رقاعاً مكتوباً عليها: لأبو فلان، فقال: يا رب يلحنون ويرزقون. وروى أن رجلاً دخل على زياد فقال له: إن أبينا هلك، وإن أختنا غصبتنا على ميراثنا من أبانا، فقال: == له زياد: ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك... وأكتفى بهذه الإشارة إلى مرويات اللحن ومن أراد المزيد فليراجعها في كتب التراجم والأخبار.

تراجع هذه المرويات في (كنز العمال ١/١٥١، الخصائص ٨/٢، تاريخ النحو للأفغانى ص ١٠، ضحى الإسلام لأحمد أمين ١/٢٤٥، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/١٢٣، البحث اللغوي عند العرب ص ٦٧) والمراجع حول هذا الأمر كثيرة وأكتفى بما ذكرت.

ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طياتهم قبل أن توضع لها القواعد
النحوية. هـ (١)

كما أن هذه المرويات تحمل في طياتها ما يبرهن على وجود العقل الذي
يفكر، وأن الأذهان تحوى في داخلها قانوناً لغوياً محكماً يعرف به صواب من
يتكلم ويستعمل اللغة، وإلا فكيف صوبوا خطأ من أخطأ؟، أو: قل كيف استلوا
وحكموا على ما سمع بتخبطاً؟، أو قل: لماذا لا يكون ما سمع صواباً وغيره
خطأ؟.

والجواب على كل هذا: وجود قواعد متروسة ومحفوظة يتبعها اللسان،
ولا يخرج عنها، وإن لم تخرج على هيئة علم مكتوب يتعلم منه كل من أراد
التعلم لغرض ديني أو دنيوي، أو كل حديث عهد باللغة العربية.

فالرسول ﷺ صوب وكذا الصحابة رضوان الله عليهم، كما فعل ابن
إسحاق، ولكن الحاجة لم تكن ملحة إلى دراسة اللغة؛ لأن اللغة ما زالت سليمة
لأبنائها لم تعرف اللحن كما عرفته فيما بعد، أو أن تشغال العرب آنذاك بالأخذ،
والرد حول الدين الجديد صرف من دخل في الشين إلى نشره، وصرف الذين لم
يدخلوا في الدين إلى محاربتة.

فلماذا لا يعد الذين صوبوا الأخطاء، وعرفوا موضع الصواب من
القياسيين وإن كان قياسهم يتسم بمرحلة معينة هي مرحلة القواعد الذهنية المقتنة،
والتي لم تخرج إلى الناس كعلم لعدم الحاجة.

(١) البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر ص ٦٣ علم الكتب.

مراحل هذا القياس: (١)

المرحلة الأولى: مرحلة التصويب:

وهذه المرحلة تشمل عصر صدر الإسلام إلى عصر أبى الأسود الدؤلى، وهى مرحلة اتسمت بتصويب كل ما خرج عن القاعدة دون التعليل لهذا التصويب.

وامتازت هذه المرحلة بأنها لم يحاول أحد منهم أن يجمع هذه الأحن - كجمع الشعر مثلاً - ويبين صوابها، ويذكر لهم بعض القوانين الذهنية التى يستعملونها فى حديثهم.

وكانت هذه المرحلة قريبة عهد بالجاهلية؛ فاللسان ما زال سليماً، وما ظهر من لحن أمكن رده، ولم يؤثر فى اللسان، فلم تكن الحاجة ملحة إلى الدراسة، والتفكير فى أمر اللغة.

فتكاد تكون عملية القياس التى كان طابعها التصويب بسيطة جداً، واكتفوا بالرد دون التعمق والبحث فى الظواهر اللغوية.

سمات هذه المرحلة:

١- وجود نسق متحد أو يكاد فى الأداء اللغوى والقياس عليه، وهو القرآن الكريم.

(١) وبهذا يكون قد سبق القياس العلمى مرحلة واحدة هى مرحلة: القياس ذهنى، أو القواعد الذهنية المضبوطة عند الجميع، فإذا أردت أن تجمع مراحل القياس فهى: مرحلة: قياس الأنظمة.... ومرحلة التصويب.... إلخ.

٢- معرفة أن الكلمة فى وظيفتها يمكن أن يكون لها أكثر من وجه أو وظيفة فى الاستعمال، كأن تروى كلمة بالرفع، أو بالنصب، وفى كل رواية تكون لها وظيفة مغايرة، وهذا ما مثلته القراءات القرآنية، وجاءت به.

والقراءات القرآنية هى وجوه سمح بها النبى ﷺ فى قراءة نص المصحف؛ وذلك قصداً للتيسير على أمته. (١)

٣- اتساع اللغة الأدبية الفصيحة بنزول القرآن الكريم، وبتساع رقعة الإسلام، وإقرار القرآن بعض اللهجات العربية، وجعلها لساناً له يتلى آناء الليل، وأطراف النهار.

٤- وجود أو كثرة المرجعيات النحوية التى يمكن الرجوع إليها فى بعض التراكيب والقياس عليها، وتتمثل هذه المرجعيات فى القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية؛ هذا بالإضافة إلى مرجعية الشعر العربى والنثر.

المرحلة الثانية: مرحلة التفكير:

لما كثر اللاحنون فى شبه جزيرة العرب، ولم ينفع رد اللحن أمام هذه الكثرة نظراً لاتساع البلاد التى دانت للإسلام، وكثرة المسلمين من غير العرب؛

(١) القراءات القرآنية هى وجوه متعددة نزل بها القرآن الكريم، وسمح للمسلمين أن يقرأوا بها، يقول ابن الجزرى: " كانت العرب الذين نزل بلغتهم القرآن الكريم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى حرف آخر... كما أشار إليه ﷺ حين أتاه جبريل - عليه السلام - فقال له: " إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته ؛ إن أمتى لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف " (النشر ١/٢٢).

لذلك بدأ العلماء التفكير فى هذا اللحن الذى سيؤثر على الأداء اللغوى من جانب،
وعلى قراءة القرآن وتعلمه من جانب آخر.

على أن التحديد الزمنى الدقيق لبداية هذا العلم أمر محوط بالغموض؛
فما زالت الروايات متضاربة فى بداية التفكير فيه كانت ممن، الأمام على ؟ أو
أبى الأسود.

يقول بروكلمان: " يبدو أن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة
بالغموض والظلام؛ لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة
تعين على بحثها ومعرفتها." هـ^(١)

لذلك - والله أعلم - تبدأ هذه المرحلة بكثرة اللحن فلم يعد فردياً
يمكن تصويبه، أو يحمله حدث، أو موقف يذهب معه ويتناسى؛ بل
أصبح تياراً جارفاً يخشى معه اختلاف الناس حول كتاب الله وطرق
قراءته.

فالهدف دىنى بحت فلم يكن البحث والتفكير ذاتياً للنحو، وإنما كان
الهدف هو الخوف على لغة القرآن من اللحن الذى حدث من أناس لا عهد لهم
بلغة العرب، وبالتالي سيؤدى اختلاف الألسن إلى اختلاف قراءة القرآن
خصوصاً بعد وفاة الرسول ﷺ.

فالأمر لم يكن ذاتياً للنحو، وإنما كان دينياً بحتاً هدفه الحفاظ
والمحافظة على كتاب الله تعالى من الاختلاف حوله، وتشتيت الناس فى
أمر القراءة.

(١) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار ١٢٣/١.

ويمكن أن يؤرخ لهذه المرحلة من عهد أبي الأسود الدؤلى (١) إلى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدى، على أن التفكير فى هذا الأمر كان من أبى الأسود، ومن أتى بعده من تلاميذه، فكان على هيئة ملحوظات لغوية غير قادرة على القيام بالأعباء المنوطة باللغة أمام وفود العرب وغير العرب المتنوعة الألسن والأداء.

فتسلح هؤلاء بمعرفة كلام العرب بما لديهم من عقول قادرة على ذلك، وبالحماس، والحمية العربية التى جعلت الحفاظ على اللغة هدفاً قومياً، ودينياً يتعبد به.

وكان القياس فى هذه المرحلة له مجالان متنوعان: القرآن الكريم وقرآءاته، والكلام العربى المحفوظ عبر الشعر والخطب.

فبدأ التفكير فى القياس المضبوط – وإن لم يكن ذاتياً – وسار فى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: وضع دلائل الوظائف النحوية:

هذه الخطوة قام بها أبو الأسود الدؤلى عندما قام بوضع نقط الإعراب، فالأثر المروى فى ذلك يدل دلالة قاطعة على أن ما قام به هذا الرجل هو أولى الخطوات فى القياس المضبوط والمدرّوس، فقد نقلت لنا المصادر هذه الرواية، وهى:

(١) هناك خلاف بين المؤرخين حول نسبة بداية هذه المرحلة إلى الإمام على – كرم الله وجه – ونسبته إلى أبى الأسود، وهذه الجزئية ليست محل دراسة هذا البحث الذى يعنى بالقياس النحوى، وبدايته، وتطوره، ولا يعنى بخلاف النسابين.

" اتخذ أبو الأسود الدؤلى كاتباً حاذقاً من بنى عبد القيس، وقال له: إذا رأيتى قد فتحت شفتى بالحرف فانقط نقطة فوقه — على أعلاه — وإذا ضمنت شفتى بالحرف فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتى فاجعل نقطة من تحت الحرف، فإن أتبعْتُ شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذى كتبت به الآيات. "هـ (١)

هذا العمل المتكامل من أبى الأسود شمل جميع حركات بنية الكلمة، ومن هذه الحركات حركات الإعراب التى توضع فى آخر الكلمة لترمز إلى المعنى النحوى الذى جلبه العامل.

فهذا العمل يدل على أنه بداية التفكير فى القياس النحوى وتأمل الظواهر النحوية — وإن لم يكن ذاتياً — ولكنه عمل دينى، ولكى يكون متكاملأ فرض عليهم التفكير فى ضوابط قياسية، وقواعد يتعلمها كل من أراد أن يقرأ بلغته التى أنزل بها.

ومما يؤكد ما قلته: أنه قام بوضع رموز للحركات، وكان من ضمن هذه الرموز، رمز حركة الحرف الأخير من الكلمة، الذى هو حرف الإعراب، والذى يتغير نطقه تبعاً لموقع الكلمة فى الجملة، فقد تكون مرفوعة، وقد تكون منصوبة، وقد تكون مجرورة، وقد تسكن.

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ص ٣، والقفطى ٥/١، والفهرست ٤٠، والخط العربى وتطوره لسهيلة الجبورة ص ٥٦، ٥٧ بغداد ١٩٦٢، والمدارس النحوية ص ١٦.

وبذلك يكون أبو الأسود أول من أشار إلى أنواع الإعراب (رفع ونصب وجر وحزم) وهذا ما التزمه في عمله الذي قام به، وأول من أشار بعمله إلى أنواع الرفاء.

ومما يؤكد أيضاً أن هذا العمل هو بداية التفكير في القياس النحوي؛ الملحوظات التي يمكن أن يكون قد لاحظها مثل: لزوم بعض الكلمات حالة واحدة دون تغيير، وذلك كأسماء الإشارة والضمائر والحروف... إلخ مما عرف بالبناء.

كما أنه لاحظ بعض الكلمات قد تغير آخرها في الآية، نحو: كلمة القرآن، والرسول، ولفظ الجلالة... إلخ مما عرف بالإعراب.

ألم يثر حفظيته هذا التغيير، وبلغته لتلاميذه الذين جاءوا بعده وهم كانوا يعتمدون آنذاك على التلقى والحفظ لا على التدوين.

كما أنه لاحظ في باب الحروف حروفاً عاملة بصفة دائمة كحروف الجر، وحروفاً غير عاملة بصفة دائمة كحروف العطف، وحروفاً وجدها تعمل، مرة ولا تعمل أخرى، كما النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ﴾^(٢)، وغير ذلك من الحروف العربية.

كما أنه لاحظ كلمة تغن، وأخرى لا تغن (تتون)، وهذا ما يشمل باب الممنوع من الصرف، كما أنه لاحظ كلمات تنصب بالفتحة، وقد نطقها بالكسرة

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المؤمنون.

وبذلك يكون أبو الأسود أول من أشار إلى أنواع الإعراب (رفع ونصب
وجز وحرم) وهذا ما أدرجه في عمله الذي قام به، وأول من أشار بعمله إلى
أنواع البناء.

ومما يؤكد أيضاً أن هذا العمل هو بداية التفكير في القياس النحوي؛
الملحوظات التي يمكن أن يكون قد لاحظها مثل: لزوم بعض الكلمات حالة
واحدة دون تغيير، وذلك كأسماء الإشارة والضمائر والحروف... إلخ مما عرف
بالتناسخ.

كما أنه لاحظ بعض الكلمات قد تغير آخرها في الآية، نحو: كلمة
القرآن، والرسول، ولفظ الجلالة... إلخ مما عرف بالإعراب.

ألم يثر حفظيته هذا التغيير، وبلغه لتلاميذه الذين جاءوا بعده وهم كانوا
يعتمدون آنذاك على التلقى والحفظ لا على التدوين.

كما أنه لاحظ في باب الحروف حروفاً عاملة بصفة دائمة كحروف
الجر، وحروفاً غير عاملة بصفة دائمة كحروف العطف، وحروفاً وجدها تعمل،
مرة ولا تعمل أخرى، كما النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾^(١)، وقوله
تعالى: ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ۖ ﴾^(٢)، وغير ذلك من الحروف العربية.

كما أنه لاحظ كلمة تنغن، وأخرى لا تنغن (تتون)، وهذا ما يشمل باب
الممنوع من الصرف، كما أنه لاحظ كلمات تنصب بالفتحة، وقد نطقها بالكسرة

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المؤمنون.

كجمع المؤنث السالم، أو سبقها حرف جر، ومع ذلك فتحت، وهو المعمد مع من
الصرف.... إلخ.

كما أنه لاحظ كلمات آخرها لا يتغير حركته، وإنما يتغير الحرف فمرة
يكون واواً أو ألفاً، ومرة ياء، وهذا ما يعرب بالحروف كالمثلى، جمع المذكر
السالم، وكلمات يحذف آخرها كالأفعال المبنية أو المجزومة المعتدلة... إلخ.

فلا يخفى علينا جميعاً أن عقلية كعقلية أبي الأسود لا يمر عليها مثل هذا
سدى، ولا يتطير هذا الأمر هباء دون أن يكون قد استجمع فى فريخته ما
ينهض بعلم جديد ذى قواعد مقيسة ومضبوطة.

بل الغريب فى هذا الأمر هو أن أبا الأسود هو الذى يقوم بعملية
القراءة، وإحداث أصوات الحروف، فهو الممسك بزمام الفتح، والكسر، والضم،
والسكون، والحذف والإثبات؛ فعرف أن لكل كلمة ضبطاً مقيساً مستمداً من لغة
العرب، والقرآن محكم، ومتشابه فلم يلبسه هذا الأمر؛ لأنه يسير على قياس
معروف، ونحن فى زماننا، أو أزمان سابقة، نتردد فى ضبط كلمة واحدة متشابهة
الموضع - مع اختلاف الضبط -.

فكيف سار هذا الرجل فى رحلته الإيمانية من أول المصحف إلى آخره
دون أن يخل، أو يخونه علمه الواسع، أو حافظته فى أن يتردد فى ضبط آخر
الكلمة المضطربة - مرة بالتثنية ومرة بغيره، ومرة بالحرف، ومرة بالحركة،
ومرة بالحذف ومرة بالإثبات... - ؟ فالجواب: إنه القياس الذى سار عليه فى
رحلته التعبدية الإيمانية، خوفاً على هذا الدستور أن يلعب به هوى الألسن.

فمما لا شك فيه أنه فكر في كل الظواهر النحوية المطروحة، وقنن لها
ولقنها لتلاميذه من بعده؛ لأنه لم يكن شغله بهذه الظواهر؛ أكثر من شغله
بالقرآن.

وقد أطلقت عبارة لصقت بعبد الله بن أبي إسحاق، وقد أطلقها ابن سلام
فلصقت به، وهى: "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل" ^(١) وإن أبا
الأسود يستحق أكثر من هذا القول؛ فهو أول من فتح القياس، ورسم خطوطه،
وزرع أصوله، ولاحظ ظواهره من خلال العمل الذى قام به؛ وقد فرغ كل هذا
فى عقول تلاميذه.

يقول أحد المحدثين: "كانت العربية عند أبى الأسود وجيل تلامذته
ملاحظات لظواهر لغوية لم تكن منظمة فى أبواب أو موضوعات، وإنما كانت
تدور فى مسائل تخص إعراب القرآن وفق النقط الذى وضعه أبو الأسود، وأخذ
يبثه فى أذهان تلامذته وغيرهم، ينقون به المصاحف ^(٢).

ولعل هذا هو الفارق بين صنيع أبى الأسود، وعبد الله بن إسحاق؛ فأبو
الأسود لم يمد الأمر ويجعله يشمل كلام العرب؛ لأن همه كان منصباً على
القرآن خوفاً من الاختلاف والتعدد فى قراءاته، أما ابن إسحاق فقام بمتابعة
الظواهر فى كلام العرب، وتحليلها، والحكم عليها على هدى من ملاحظات أبى
الأسود، ونظراته وفق الضوابط التى سار عليها أبو الأسود فى عملية نقط
المصحف، وما استنتجته من هذه العملية وأودعها عقول تلاميذه.

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٤.

(٢) فى التفكير النحوى عند العرب د / زهير غازى ص ٥٥ عالم الكتب.

الخطوة الثانية: قياس الوظائف النحوية:

هذه الحقبة تعد مظموسة في تاريخ القياس النحوى؛ فلم يذكر عنها شئى سوى أسماء علمائها، كنصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز... ولكننا نستطيع أن نتلمس بعض الأمور من خلال استعانة العلماء باللغة نفهم هذا الكتاب - وفهم معانيه - الذى جاء بأسلوب معجز، ذهب بأولى الألباب إلى حيرة فى حسن نظمه.

ففى حقبة ما بعد أبى الأسود هيمى على العلماء حب اللغة، وتدارسها، حيث تعددت قراءات القرآن، وتعددت الأوجه الإعرابية؛ فهيمنة اللغة على كل العلوم، دفع هؤلاء إلى دراسة اللغة بنحوها، ومعرفة المعانى النحوية، وكيفية إعراب كل كلمة فى الجملة؛ فقد كانت اللغة - وما زالت - مفتاحاً لكل العلوم، كعلم القراءات، وعلم التفسير، والحديث.

فاهتموا بالنحو والقياس؛ وكان من مظاهر القياس عندهم: قياس الكلام على الكلام، وقياس المعانى النحوية، كما فعل ابن إسحاق مع الفرزدق الشاعر؛ هذا بالإضافة إلى أن إتقان النطق باللغة سليماً يعد شرفاً للعربى لا يحظى به إلا من هو عالم بأمرها.

ومن مظاهر القياس أيضاً فى هذه الحقبة: المتابعة والمراقبة للناطقين باللغة، أى: مراقبة الناطقين فى كلامهم، وكيفية تطبيق تلك الوظائف، وتمثلت بذه المراقبة فى مراقبة لغة الخطباء فوق المنابر، والأئمة فى الصلاة، ومما روى فى ذلك أن الحجاج سأل يحيى بن يعمر: أترانى ألحن على المنبر؟ فقال نبي - خوفاً من سطوة الحجاج وجبروته -: الأمير أفصح الناس إلا أنه لم ن ليروى الشعر، فكرر الحجاج سؤاله، فقال يحيى: نعم فى أى القرآن، فقال

الحجاج: فذاك أشنع وما هو ؟ قال: تقول: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا
وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى
يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(١) برفع أحب وصحتها أحب
بالنصب، فقال له: لن تسمعى ألحن بعد ذلك، وأبعده إلى خراسان.^(٢)

الخطوة الثالثة: القياس المدروس والمعلل:

هذه الخطوة تشمل الجيل الثالث، وهى تعنى القياس المضبوط بضوابط
يستقيم معها أى كلام منطوق مع المقارنة بينه، وبين ما ورد عن العرب، والحكم
على كل هذا الوارد، والمنطوق بعد استقراء القاعدة مما نطقت به العرب.

وتميزت هذه الخطوة بالتدليل، والتعليل لكل حكم نحوى يصدر حول
رواية، أو بيت شعري؛ فانتسج القياس عند العلماء، وظهرت بعض المؤلفات التى
تحمل قياساً منظماً ومدروساً، ومن ذلك إشارة المصادر إلى كتاب: الجامع
والإكمال لعيسى بن عمر.

ومن أهم ما يميز هذه الحقبة المنهجية الموضوعية للقياس؛ فعنى ابن
إسحاق بالهمز، ومهر فيه حتى كان له كتاب^(٣)، ومن تعليل ابن إسحاق للقياس
أنه ذهب فى قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا

(١) الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٢ ط الخانجى، والبيان والتبيين للجاحظ
٢١٨/٢، ومن تاريخ النحو ١٢٢.

(٣) راجع النحو العربى لمازن المبارك ص ٤١ القاهرة ١٩٦٥م.

نكالا من الله واللّه عزيز حكيم» (١) فقد اعترض على قراءة الرفع، ورجح قراءة نصب السارق (٢)؛ لأن الخبر فعل أمر، ولا يخبر بالجملة الطلبية.

قال سيبويه: " وكان عيسى بن عمر يقول: " يا مطراً يشبهه بقوله يا رجلاً يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة." هـ (٣)

ومن ذلك الرواية المشهورة بين أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر حول قول العرب: ليس الطيب إلا المسك — برفع المسك ونصبه — فقد أعمل هذان العالمان القياس، وتلمس كل منهما وجهاً من لغة العرب. (٤)

كما تتميز كذلك بكثرة الرواية التي كان يمثلها يونس بن حبيب؛ فكانت تغلب عليه رواية اللغة، والمتصفح لآراء يونس في الكتاب يجد ذلك واضحاً جلياً.

وأهم ما يميز هذه الحقبة أيضاً: اعتماد أول منهج للقياس، وإن شئت فقل: قانوناً سار عليه الخلف والسلف، وهو: القياس على الأكثر، وذلك في المقولة التي أطلقها أبو عمرو بن العلاء عندما سئل فيما خالفته فيه العرب قال: " أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات."

(١) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) راجع شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٢

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/٢٠٣.

(٤) راجع: من تاريخ النحو العربي ص ٣٦، ٣٧، ونشأة النحو ص ٦٢، ويونس د/ حسين نصار ص ٢٢ سلسلة أعلام العرب.

وهذه المقولة رسمت شقاً كبيراً من القياس وهو القياس على الأكثر، وإبعاد القليل عن القياس، ولم يكتف بهذه الأصول وحسب بل أوجد للقليل باباً يصنف تحته فلا يهمل، وإنما يندرج تحت اللهجات العربية التي يجب ألا تزاحم اللغة الأدبية في إجراء القياس النحوى.

فصار للنحاة وللنحو نفوذاً لا ينكر، واتخذ العلماء فى باقى التخصصات؛ النحو قبلتهم، وأصبحت مخالفة قواعد حطاً من قدرهم؛ كما أصبح النحاة أصحاب مكانة ومرجعاً يفرع إليهم العلماء.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: " وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن، وأصبح هذا اللحن وصمة وعاراً، وأصبح كافياً للحط من منزلة الخطيب أو الشاعر، وللحط من مكانة الرجل فى الهيئة الاجتماعية. " هـ (١)

وخلاصة الأمر: أن هذه المرحلة فكرت ولاحظت الظواهر النحوية، ووضعتها فى قواعد نحوية، وطبقتها على الكلام والشعر، ورسمت منهج القياس النحوى للدارسين فيما بعد.

المرحلة الثالثة: إجراء عملية القياس والتوسع فيه:

هذه المرحلة تمتد من عصر الخليل بن أحمد الفراهيدى حتى عصر الفارسى وابن جنى، وقد وجدت لهذه المرحلة سمات غالبية، ومن هذه السمات:

(١) من أسرار العربية ص ٢٠١ ط ٥ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥.

أولاً: سمة التميز:

امتازت هذه المرحلة بسمات غلبت عليها، وتميزت بها عن المراحل السابقة، ومن مظاهر هذا التميز:

١- كثرة العلماء، وتفردهم بالعبقريّة الفذة - كالخليل بن أحمد - وتفرغهم الكامل للنحو والصرف أكسب عملية القياس سعة ومرونة، حتى شملت روايات عربية نقلها علماء أجلاء كالأصمعي، ويونس.

٢- قاموا بوضع الأصول، وفرعوا عليها الفروع، كقولهم: الحرف لا يعمل منه إلا المختص، والأسماء أصلها الإعراب، والأفعال أصلها البناء، والإعراب بالحركات أصل، وما خرج عن هذه الأصول عد فرعاً تفرع عن أصله.

٣- قاموا في هذه المدة بعملية الاستقراء لكلام العربي، وأخذوا نماذج من كلام العرب، وقاسوا عليه.

٤- قام أصحاب هذه الحقبة في تاريخ النحو بمشاهدة العرب الذين لم تفسد لغتهم، كما فعل الخليل، والكسائي.

٥- قاموا بدراسة بنية الكلمة، وما يعترضها من حذف، وإثبات، وهو ما عرف فيما بعد بعلم التصريف.

٦- قاموا بالتدوين، والتأليف، وتسجيل آراء العلماء في مؤلفات كما فعل سيبويه في كتابه، وغيره.

٧- نشطت المنافسة بين العلماء، ومحاولة كل منهم إظهار قدرته الذهنية، والفوز على مخالفه؛ فكثر المناظرات بينهم.

ثانياً: سمة المنهج:

منهج القياس فى تلك الحقبة كان مختلفاً نظراً لوجود العصبية المكانية؛ فانقسموا فريقين: فريق بصرى، وفريق كوفى، وكثر الخلاف بينهم، وقد أثر هذا الانقسام على عملية القياس، ومعلوم منهج كل فريق فى القياس، وكتب فى ذلك مؤلفات عدة.

فسلك البصريون فى منهجهم الاعتماد على الكثير الشائع، فلم يبنوا قواعدهم وقياسهم إلا على ما كثر من كلام العرب، ونسب إلى قوم فصحاء، كما حددوا مكان وزمان القياس.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على كل ما ورد عن العرب قل أو كثر وروده عن العرب. (١)

ثالثاً: ما على هذه المرحلة:

١- كثرة الشكوى من النحو والنحويين، قال الجاحظ للأخفش: " أنت أعلم الناس بالنحو، فلماذا لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟، وما بالناس نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص، وتأخر بعض المفهوم؟.... " هـ (٢)

(١) من المؤلفات الحديثة التى ذكرت منهج الفريقين: مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د/مهدى المخزومى، والمدارس النحوية لشوقى ضيف، والبحث اللغوى عند العرب د / أحمد مختار عمر، وأصول النحو العربى د / محمد عيد، والأصول د / تمام حسان، ومن أسرار العربية د / إبراهيم أنيس.

(٢) الحيوان للجاحظ ٩١/١ تحقيق عبد السلام هارون.

٢- غلبة العقل والمنطق فى كثير من القضايا النحوية؛ فقد تأثر النحاة فى ذلك الوقت بعلماء الكلام، فسمحوا للعقل أن يركب الشطط فى النحو فيخترق عللاً عقلية، وتقسيمات منطقية، وهذا لا يخدم اللغة ولا النحو؛ لأن اللغة روائية، والنحو سماع وقياس.

٣- اعتزاز العلماء بقدرتهم العقلية والذهنية؛ لدرجة أنهم اختلقوا أمثلة فرضية معقدة لم تتكلم بها العرب، وما ذلك منهم إلا لإظهار براعتهم وقدرتهم.

٤- قام العلماء بعكس ما يجب فى كل العلوم، وهو الاستقراء أولاً ثم صياغة القانون والقاعدة ثانياً، وهم وضعوا الأصول أولاً والقاعدة ثم بحثوا عما يندرج تحت هذه الأصول والقاعدة من كلام العرب؛ فاصطدموا بكلام العرب الذى لا يندرج تحت ما قعدوه وأصلوه؛ فأصدروا الأحكام (— شذ، ندر — قل — لم يرد — فصيح)، وأجدوا قضية الفرع إذا أمكن التفريع، فما الذى يضيرهم — بعد الاستقراء — لو قالوا: الاسم يبنى ويعرب، وكذا الفعل؛ فالمضارع معرب إلا فى كذا وكذا... والاسم سُمع مبنياً — فى الظروف مثلاً —، وسمع معرباً — فى الأعلام مثلاً — ؟ الجواب لا شئ.

٥- النحويون قاسوا مسموع على مسموع، والصواب أن يكون القياس لغير مسموع على مسموع لوجود مشترك بينهما، وهذا يعد انحرافاً عن هدف القياس، فمثال ما فعله النحاة:

سمع عن العرب إعمال اسم الفاعل وغيره من المشتقات، ومع ذلك قاسوه على الفعل فى العمل، والإعلال والحذف... وسمع عمل " لا " النافية

للجنس، ومع ذلك قيست على إين بجامع التوكيد... وكذا الأمر بالنسبة لما النافية،
وليس فقيست ما على ليس بجامع الاشتراك في النفي. (١)

ومما يلفت الانتباه أن المقيس والمقيس عليه مسموعان، وواردان عن
العرب، وفي اللغة الأدبية النموذجية، وكل الموضوع لدى النحاة أنهم وضعوا
الأصول — الأسماء لا تعمل، ويعمل الفعل — فلما وجدوا بعض الأسماء تعمل
في لغة العرب الأدبية كاسم الفاعل وغيره، قالوا إنما عمل بالقياس والحمل على
الفعل.

والاثنان مسموعان في اللغة الأدبية فلماذا لم يجعلوا أصلاً قائماً بذاته في
العمل، والقضية برمتها عند النحاة، وليست في اللغة، فهم وضعوا الأصل أولاً
ثم بحثوا عن شواهد لذلك الأصل؛ فاصطدموا بأن الأسماء تعمل؛ فخرجوا من
ذلك بقضية القياس، والحمل لوجود شبه بين الفعل، واسم الفاعل.

ثم إذا فكرنا في الأمر هل العربي الذي نطق وأعمل اسم الفاعل وغيره
— كلا، وما... — وبنيت على لسانه القاعدة، كان في عقله وذهنه قضية الحمل
والقياس، أو قال حتى في ذهنه: أعمل اسم الفاعل؛ لأنه يشبه الفعل.

والقياس الذي ننشده في علم النحو ينبغي أن يكون:

قياساً في أمثلة لم تسمع عن العرب، وجاءت متفقة مع ما ورد عن
العرب، فتكون هذه الأمثلة قياسية ومناظرة لما ورد عن العرب.

(١) من أراد الاطلاع على هذه القضايا فليراجعها في كتب النحو فسيجدها مفصلة في كل
كتاب.

أو يكون:
قياساً بتوسيع باب اللغة، ومد جذور القياس، فنقيس بعض الأمثلة التي
من الممكن أن تكون قد استحدثت في عصر من العصور (حديثاً أو قديماً)
فيدخل لفظ في لغتنا عن طريق قياس علمي منظم.

وهذا يعنى أن يكون اللفظ ممكناً لإجراء عملية القياس عليه، كقبوله
الوظائف النحوية، أو لزومه حالة واحدة... إلخ من الظواهر النحوية.

كما أن المسموع الذى اعتمدوا عليه، وجعلوه مقيساً عليه لا نعرف هل
يعم كل الكلام العربى، ولو بنسبة ٩٠% تزيد أو تنقص، ولو أنهم اعتمدوا كل
الفصيح المسموع لكانت النتائج حتمية، وهى - مثلاً - الإعراب يدخل الأسماء
والأفعال، وكذا البناء؛ وليس أحدهما فرعاً عن الآخر فى تلك الظاهرة؛ لأن اللغة
وردت ونطقت بذلك.

٦- صبغ القياس فى هذه المرحلة بصبغة الخلاف؛ فاختلف النحاة حول الفروع،
وكان همهم صحة رأيه دون رأى الآخر، ولو على حساب العلم، كما فعل
البصريون والكوفيون.

٧- أيضاً صبغ القياس بتحديد زمان ومكان المقيس عليه، وهذا يعد إغلاقاً أمام
مهمة اللغة وصرفها، والذى يجب تحديده هو عمل القياس، أو عمل
النحوى؛ فبنهاية الأزمنة، والأمكنة المحددة تكون اللغة سليمة، وبعد هذه
النهاية يأتى دور القياس فى قبول ما يقبل، وما لا يقبل؛ لأنه بهذا التحديد
نكون قد أغلقنا الباب أمام ظواهر تسلك منهج ما قبل التحديد، واعترض

على هذا من طريق خفي، الفارسي، وابن جنى، وخرج عليه الزمخشري مع أبي تمام، وابن الشجري مع المتنبي.

٨- مما صبغ به القياس في هذه المرحلة قضية العامل والمعمول^(١) التي أرهقت الباحثين والدارسين من عهد الخليل إلى يومنا هذا، وأرى أن هذه القضية في جانب، والأداء النحوي في جانب آخر؛ فاللغة بنت السماع، والعربي قد أداها بسلاسة وفصاحة... والنحويون في تأصيلهم للقواعد بحثوا عن العامل، وليتهم أوجدوا عوامل وسلموا بها، وسكتوا بعد ذلك.

ولكنهم اختلفوا فما يراه نحوي عاملاً يراه الآخر غير عامل، مثال ذلك العامل في المبتدأ والخبر، وفي المفعول، والحال... إلخ.

فهو وضعوا أصلاً منطقياً سار عليه النحاة، وهو أن كل عمل لا بد له من عامل؛ فراحوا يبحثون عن العوامل؛ فوجدوا الأمر مستقيماً في بعض الأبواب، وغير مستقيم في بعضها؛ فكثرت الخلاف بينهم، وتعددت الآراء الفردية التي وردت لأجل المخالفة.

وكان يجب أن ننظر إلى قيمة العامل في الجملة النحوية، ومدى تأثيره على الوظيفة النحوية ثم بعد ذلك نحكم بدوره في الجملة.

فالعامل في الخبر - مثلاً - سواء أكان المبتدأ، أم الخبر نفسه، فلا يؤثر على الوظيفة النحوية في الجملة، ولا يؤثر على الأداء، ولا بناء القاعدة، وكذا العامل في خبر إن، أو ما، أو العامل في المفعول.

(١) هذه القضية قتلت بحثاً ولا داعي من الإطالة فيها، وممن كتب فيها ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة، وأيضاً محقق الكتاب الدكتور شوقي ضيف.

فما سبق من خلاف فى تحديد العامل لا تجنى من ورائه ثمرة تخدم هذا العلم، وإنما الثمرة فى دراسة العامل، والقياس عليه تكون بقدر تأثيره فى الجملة، كعامل الجملة الفعلية، وكالنواسخ العاملة فى المبتدأ والخبر، ثم ما المانع أن يعمل العامل عملين؟ كالرفع بالنسبة للفاعل، والنصب بالنسبة للمفعول... إلخ.

ولذلك يجب أن يدرس العامل كوظيفة لها وضعها فى الجملة، وله أحكام يجب مراعاتها فى التراكيب النحوية؛ لأنه لو اعتد بالعامل (المختلف فيه) فى القياس فعلى أى وجه تسيير علمية القياس، ومع أى رأى يسير القياس؟.

٩- مما صبغ به القياس فى هذه المرحلة قضية التأويل^(١)، والتأويل استخدمه البصريون كثيراً، وكان سلاحاً لهم فى رد ما يخالف أصولهم حتى يتفق وأصولهم، والغريب فى الأمر لماذا طالما أن هناك نصاً ورد عن العرب يمكن أن يقاس عليه؟ - اللهم إلا إذا كان هذا النص نادراً أو غير فصيح فالتأويل فى هذا مطلوب.

كما أن التأويل فى غالب الأحيان كان يعتمد على شخص واحد فيؤول كما يحلو له، وحسبما تجود به قريحته، كما أنه لم تكن هناك أسس يسير عليها المؤول، وضوابط تحكم العملية كاملة، كتأويل القول فى كثير من القضايا النحوية، كما أن التأويل الممقوت لا يتفق مع طبيعة العربى الذى نطق اللغة، كتأويل القول مثلاً، كما أن هذا يدلل وذاك يؤول، أو يرد أمراً غير مستحسن فى عملية القياس؛ فهل نعتد فى القياس المؤول أم غير المؤول؟.

(١) هذه القضية قتلت بحثاً ولا داعى من الإطالة فيها، ومن كتب فيها الدكتور محمد عيد، وغيره فى كتابه أصول النحو العربى.

أما التأويل الذي يعد مظهراً من مظاهر اللغة وسمة غالبية لها فهو مطلوب في الأداء والقياس، نحو: تأويل الفعل المحذوف لغرض، والمبتدأ - مثلاً - فهذا أقره الناطق أولاً ثم النحوى الذى جمع وقاس ثانياً؛ فالتأويل فى مظاهره المتعددة كالحذف، والتقدير... سمة اللغة.

المرحلة الرابعة: مرحلة التجديد:

هذه المرحلة تبدأ من الفارسي وابن جنى حيث اعتمد هؤلاء القياس بأسس جديدة بعيدة عن الخلاف، والقضايا ذات الصبغة الجدلية، ومن هذه الأسس:

١- التوسع فى القياس على كلام العرب؛ فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، يقول ابن جنى عن أستاذه الفارسي: " ما كان أقوى قياسه فكأنه كان مخلوقاً له." (١)، ويقول الفارسي: " لأن أخطئ فى خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلى من أن أخطئ فى مسألة واحدة قياسية." (٢)، ومن مظاهر هذا التوسع أن الفارسي أجاز أن تكرر اللام فى الفعل الثلاثى، وتبنى منه فعلاً رباعياً أو اسماً، أو صفة، نحو: ضرب، وخرج، فنقول: ضرب، وخريج، فنقول: ضرب زيد عمراً، وضربب أكرم من خرج... (٣)، وعلق ابن جنى على ذلك بقوله: " أفترتجل اللغة ارتجالاً، قال: ليس بارتجال، ولكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم." (٤)

(١) الخصائص ٢٧٧/١.

(٢) السابق ٣٥٨/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

٢- الالتزام فى القياس على كلام العرب يقول ابن جنى: " اعلم إذا أدرك القياس إلى شئ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. (١)

٣- الخروج عن الحد الزمانى والمكانى الذى فرض سابقاً، وتمثل هذا فى وجود فريق من العلماء كابن الشجرى، والزمخشرى، والأنبارى، وأبى البقاء، وابن الحاجب، وابن يعيش، فقاموا ألفاظاً لم تكن سمعت من قبل نحو: خراسان وأذربيجان، فقاموها على ما هو نظير لها فى لغة العرب فمنعوها من الصرف.

يقول الزمخشرى فى أبى تمام الذى جاء بعد التحديد: " أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه "

سار النحاة بعد ذلك فى القياس، ودراساتهم النحوية على خطى السابقين، وكانوا يميلون إلى الترجيح والاختيار بين المذاهب، أو الاعتراض على الآراء والمذاهب، وكانوا فى سبيل ذلك يبحثون عن العلل السابقة، أو يستحدثون عللاً عقلية منطقية يؤيدون أو يعترضون بها، مع البراعة فى البحث عن الشواهد والقراءات التى تدلل على ذلك.

كما غلبت عليهم التفنن فى حشد المعلومات النحوية والصرفية، وهو ما اتسم به نحاة الأندلس.

وهم بهذا لم يهملوا القياس، أو يتركوه، وإنما اعتمدوا على نهج السابقين فى القياس؛ فدرسوا دراستهم، وساروا على منوالهم؛ فكثرت المؤلفات التى

(١) المرجع السابق ٢٥٥/١.

تشرح ما أجمله السابق، وكثرت الحواشى التى اعتمدت على الشرح، أو توضيح مراد صاحب الكتاب من لفظة ما؛ ولذلك كثرت الآراء وتشعبت.

وظل هذا الأمر حتى ظهرت المجامع اللغوية فى الأقطار العربية التى ضمت خيرة العلماء من الحريصين على هذه اللغة، كمجمع القاهرة، ومجمع دمشق، ومجمع بغداد، وينحصر عمل هذه المجامع فى دراسة أى ظاهرة أو بنية والبحث عنها فى كتب التراث، وبعد دراسة متأنية ومستفيضة يصدر المجمع قراره بقياسية هذه الظاهرة أو رفضها، وما تقوم به المجامع الآن هو عمل القياس، وعمل النحوى الذى يعمل القياس.

ويتلخص عمل القياس، أو عمل النحوى فى القياس فى الآتى:

١- قياس مجهول على معلوم فمثلاً: عندما نجد مصدراً ولا فعل له، أو العكس، أو يذكر فعل ولا يذكر بابه؛ فيجب على المرء أن يلجأ إلى القياس ليستنبط له مصدراً، أو فعلاً.

٢- إكمال النقص؛ فإذا وجدت أمثلة بعد عصور الاحتجاج، أو يمكن إيجادها، مثل: كف ما إن عن العمل، وزيادة كان بين ما وفعل التعجب، فلو وجدت أمثلة على باقى الأخوات فمن الممكن قياس الكف والزيادة لباقى الأخوات.

٣- إخضاع الألفاظ المستحدثة لنظام اللغة، وكونها على وزن من موازين اللغة، كما فعل القدماء فى كلمات فارسية، وهو ما يعرف: بتعريب الدخيل.

٤- تعميم الأحكام لا تفردتها فى أى عصر من العصور؛ فلا يتسرع النحوى فى إصدار الأحكام - كشذ أو ندر أو قل - قبل أن يقوم بإجراء القياس على

ما هو مطلوب الحكم عليه، وبعد ذلك يكون الحكم عاماً من الجماعة
النحوية، وهذا ما تقوم به المجامع اليوم. (١)

(١) من أسرار العربية د / إبراهيم أنيس ص ١٥ بتصرف.

الخاتمة

فى نهاية الرحلة النحوية التى خصتها متسلحاً بسلاح الفكر العقلى، فإن كان سلاحى ضعيفاً أو لم يصب مرماه فلربما ذلك لبعء المرمى، أو لقصور الرامى، وعلى أية حال نحمد الله على ما أعطانا الله من عقل وفكر يمكن توظيفهما لخدمة هذا العلم، والصلاة والسلام على سيد المفكرين وإمام العقلاء، وعلى أصحابه الأطهار إلى يوم الدين.

أما بعد:

ففى نهاية هذا البحث قد ظهرت لى بعض النتائج، ومن الواجب على ذكرها حتى تكون - حسب ظنى - طريقاً لكل باحث، ومن هذه النتائج:

- تناول هذا البحث القياس النحوى منذ أن جعل الله سبحانه وتعالى اللغة العربية وسيلة للتفاهم والتخاطب؛ فوضح موقف القياس النحوى من اللغة، وأثبت وجوده بوجود اللغة، وإن اختلفت صيغته على مر الأزمان والدهور.
- أثبت البحث أن العرب قدسوا كل منطوق، ولم يحاولوا أن يبحثوا فى ذلك المنطوق وظواهره، إما نقداً، وإما تسليماً، وإما تحليلاً.
- توصل البحث إلى أن القياس النحوى موجود بوجود اللغة، ولكنه فى مراحل الأولى كان قياساً ذهنياً يقوم على قوانين فطرية موروثية؛ فلم يحتاجوا إلى إظهاره على هيئة قواعد تعليمية لأنه كان يتعلم من البيئة التى كان يعيش فيه العربى يومه بين سلم وحرب وشجاعة وفخر.... إلخ.

- بدأ القياس يظهر عند أناس في حياة العرب لا يعرفون لغتهم فكادوا يخربون على العربى لغته التى هى من مظاهر اعتزازه وثقته، وكان ظهور هؤلاء الناس فى حياة العربى رغبة فى الدين الجديد، وحباً فى نقران الكريم الذى نزل بلغة العرب من عند رب العالمين.
- توصل البحث إلى أن هناك فرقاً بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وأن ما كتب حول هذا الموضوع كان يدمج بينهما فالأول مهمته قياس الوظائف والظواهر النحوية، والثانى مهمته اللغة بخصائصها وصفاتها التى عاشت بها منذ وجودها عبر قرون مديدة.
- أثبت البحث أن القياس النحوى فى مراحلہ الأولى التى ارتبطت باللغة كان عبارة عن قياس للأنظمة المعهودة فى عقل وفكر العربى.
- يعد وجود القياس من الحقائق العلمية، وأن التاريخ له بظهور اللحن لا يعد إنصافاً، وإنما هى مراحل مر بها.
- أثبت البحث أن أبا الأسود هو أول من فكر فى القياس، وإن لم يكن ذاتياً، وإنما كان هذا من خلال قيامه بوضع حركات الحروف للقرآن الكريم، والقرآن نزل بلغة العرب، وبالطبع حوى ألفاظها وتراكيبها المتعددة، وظواهرها النحوية المتنوعة، فقد لاحظ - كما أشرنا - اختلاف الأداء، والضبط، وأودعه لتلاميذه.
- بدأ القياس العلمى أو المدروس بسيطاً، وكان عبارة عن ملاحظات ونظرات نحوية لم تسجل بعد حتى اكتمل على يد ابن إسحاق، والخليل بن أحمد.

- اختلف منهج القياس بعد ذلك؛ فكثرت الخلاف بين النحاة، وتعددت المذاهب النحوية التي اعتمدت من ضمن ما اعتمدت عليه إظهار القدرات الذهنية، والعقلية التي حلت على النحو بافتراض أشياء لم تتكلم بها العرب، ولم تكن في الواقع اللغوية.
- اعتمد القياس بعد تعدد المنهج على الأفراد؛ ولذلك جاءت نتائجها تبعاً للنفرد فمن يقصر بحثه في اللغة، أو تقصر قدرته النحوية يقصر قياسه، ومن طال باعه، وكان خبيراً عالماً عارفاً باللغة قوى قياسه.
- أثبت البحث أن الفارسي وابن جنى، وغيرهم كالزمخشري، والأنباري، وأبي البقاء... وغيرهم هم الذين أضافوا إلى القياس ما لم يسلكه الأوائل، وهو انفتاح اللغة على كل مسموع، وتعامل القياس مع أي زمن وأي عصر؛ ولذلك يعدوا هؤلاء من المجيدين.
- اتسم القياس بعد هؤلاء بطابع الدراسة والتحليل، والتأييد أو الاعتراض، وإيجاد العلل التي تعتمد على المنطق أكثر من اعتمادها خدمة النحو.
- أوقع القياس العقلي الذي وضعه السابقون – على الرغم من أن اللغة بنت السماع، وطريقها الرواية – خلافاً في كثير من القضايا كقضية العامل، وقضية التأويل في صورته الممقوتة، على الرغم من أن واقع الناطقين غير ذلك.
- عرفت المجامع اللغوية في العصر الحديث ما يطلب من القياس النحوي فقامت به خير قيام؛ فلم ترفض ولم تقبل أي ظاهرة نحوية أو صرفية إلا بعد دراستها، وبحثها، وهل يمكن قياسها على لغة العرب أم لا؟ وهذا ما رسمه الفارسي، وابن جنى.

وفى النهاية أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يكون عملاً خالصاً لوجهه
تعالى، وأن ينفع به أهل العلم وحراس العربية، كما أسأل القارئ العزيز أن
يستتر ما به من زلل، ويصلح ما به من خلل؛ فكلنا فى رحاب اللغة مجتهدون،
وعلى مائة القرآن ولغته ساعون.

اللهم تجاوز عن سيئه، وأجزل محسنه إنك على كل شئ قدير،

وبالإجابة جدير.

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

دكتور

محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى

أستاذ النحو والصرف المشارك فى

جامعة الملك خالد

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية البنات

الإسلامية - جامعة الأزهر

أهم المراجع

- القرآن الكريم... جل من أنزله.
- أصول النحو العربي د / محمد عيد - عالم الكتب.
- الأصول د / تمام حسان - دار الثقافة الدار البيضاء.
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيق / محمد حسن إسماعيل الشافعى - دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- إنباه على أنباه النحاة للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٠م.
- البحث اللغوى عند العرب - أحمد مختار عمر - ط ٢ عالم الكتب.
- البيان والتبيين للجاحظ ط لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار - دار المعارف.
- الحيوان للجاحظ - ت عبد السلام هارون - الخانجى مصر.
- الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية.
- الخط العربى وتطوره لسهيلة الجبورى بغداد.
- ضحى الإسلام لأحمد أمين ط ٧ السعادة القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط الخانجى.
- طبقات فحول الشعراء للجمحى شرح محمد شاكر دار المعارف للطباعة.
- الفهرست لابن النديم - مطبعة الاستقامة - القاهرة.

- * فى التفكرى النحوى عند العرب د / زهبر غازى - عالم الكتب.
- * الكتاب لسببويه تحقيق عبد السلام هارون - دار الكتب العلمفة.
- * كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للبرهان فوزى - ط حفر آباء الدكن

١٣٦٤هـ

- * لتحفا اللغة العربفة بسقط سببويه، تألف شرف الشوباشى مكتبة مدبولى.
 - * اللغة لفندرفس ترجمة عبد الحمف الدواخلى، ومحمد القصاص القاهرة ١٩٥٠م.
 - * المحكم فى نقط المصاحف للدانى ط دمشق.
 - * المدارس النحوفة د / شوقى ضفب ط دار المعارف.
 - * مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د / مهدى المخزومى ط الحلبى.
 - * من أسرار العربفة د / إبراهفم أنفس مكتبة الأنجلو المصرفة ١٩٧٥م.
 - * من تاريخ النحو العربى للأفغانى ط دار الفكر.
 - * النحو العربى لمارن المبارك القاهرة ١٩٦٥م.
 - * نشأة النحو للشفخ الطنطاوى ط دار المنار.
 - * النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى دار الكتب العلمفة بفرور لبنان. آباء
- الدكن ١٣٦٤هـ.
- * فونس د / حسفن نصار - سلسلة أعلام العرب - القاهرة.